الحلقة النقاشية الخاصة برابطة الاقتصاديين

قراءة متعمقة لقرارات الحكومة والبنك المركزي وآثارها المتوقعة

ورقة مداخلة بعنوان :

تغذية الأرصدة الخارجية للبنوك التجارية...ضرورة ملحة تفرضها الأوضاع الاقتصادية الراهنة

((قراءة مصرفية في قرار البنك المركزي اليمني لترحيل أرصدة البنوك التجارية والإسلامية إلى الخارج))

تقديم :

يواجه القطاع المصرفي اليمني عددا من التحديات التي تسبب بها الانهيار المتسارع للاقتصاد، والناتج عن التنافس السياسي الاقتصادي بين طرفي الصراع على فرض الهيمنة السياسية والاقتصادية لصالح طرف دون الطرف الأخر .

وقد توالت هذه التحديات، وابتدأت بأزمة السيولة الخانقة، وانتقلت إلى تدهور أسعار الصرف للريال اليمني في الوطن بشكل عام، والتفاوتات في أسعار الصرف بين مناطق سيطرة الحكومة الشرعية وسيطرة الحوثيين، والعمولات المرتفعة التي تتقاضها مؤسسات وقنوات التحويل لقاء نقلها للأموال بين المناطق المختلفة المحررة منها وغير المحررة، وتجميد البنك المركزي لأرصدة البنوك التجارية والإسلامية، وزاد على ذلك التحدي الأكبر الذي يواجه القطاع المصرفي وهو الانقسام في البنك المركزي بين صنعاء وعدن .

وسنتناول في هذه الورقة الأثار المتوقعة من قرار البنك المركزي اليمني – المركز الرئيسي عدن بشان ترحيل مبالغ من أرصدة البنوك التجارية والإسلامية إلى الخارج .

المحور الأول

قرار البنك المركزي بترحيل مبالغ النقد الأجنبي للبنوك التجارية والإسلامية للخارج

أكد البنك المركزي في قراره الصادر بتاريخ 5/أغسطس/2021م على انه سيتولى ترحيل مبالغ النقد الأجنبي الخاصة بالبنوك التجارية والإسلامية المرخص لها والملتزمة فقط بتوفير البيانات والمعلومات عن عملياتها المصرفية المختلفة، لتغذية أرصدة حساباتها لدى البنوك في الخارج، بهدف تغطية اعتماداتها وتحويلاتها لأغراض سداد عمليات الاستيراد .

وان الهدف من هذه الإجراءات هو حرص البنك المركزي على سلامة أداء القطاع المصرفي اليمني، واستمرارية نشاطه في خدمة الاقتصاد الوطني، بما يكفل الحفاظ على سمعته لدى المؤسسات المالية والمصرفية الدولية، وانطلاقا من مسؤوليته القانونية .

لقد قلصت عدد من البنوك التجارية الخارجية في الآونة الأخيرة تعاملاتها المالية مع البنوك التجارية اليمنية، نتيجة للأوضاع السياسية التي تمر بها البلاد، ووقوعها تحت البند السابع، وقامت برفع درجة المخاطر لبلدنا، وحدت بشكل ملحوظ من عمليات التغطية للاعتمادات والتحويلات الخاصة بالاستيراد، واشترطت ضرورة تغطية قيمة هذه الاعتمادات بالكامل في أرصدة البنوك المحلية لديها، وذلك بسبب الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية التي تمر بها اليمن، وضعف النظام المالي للبلاد، ناهيك عن عزوف بعض البنوك عن فتح خطوط ائتمان للبنوك، خشية عدم قدرتها بالوفاء بالتزاماتها حال استحقاق موعد السداد .

ويعود ذلك كله – كما اسلفنا – للظروف غير المستقرة التي تمر بها البلاد، والى عدم قيام البنك المركزي اليمني خلال الفترة الأخيرة التي أعقبت الحرب بتحويل مبالغ من أرصدة البنوك التجارية إلى الخارج وتغذية أرصدتها في البنوك المراسلة، الأمر الذي عكس نفسه سلبا على أداء البنوك التجارية، وقدرتها على تمويل عمليات التجارة الدولية لعملائها (اعتمادات وتحويلات)، بالرغم من امتلاك هذه البنوك لتلك الأرصدة، مما أدى إلى تراكمها، ووصول مبالغها إلى عشرات الملايين من الدولارات، وفي بعض الأحيان مئات الملايين منها، وذلك بسبب افتقار البنك المركزي لأرصدة احتياطيات خارجية تمكنه من تغطية أرصدة البنوك التجارية في الخارج .

لقد سعى البنك المركزي اليمني – المركز الرئيسي عدن من خلال هذا القرار إلى الوصول لعدد من الأهداف الهامة وتحقيقها، ويمكن إيرادها في الاتي :

أولا : مساعدة البنوك التجارية في تغذية أرصدتها الخارجية خصما من المبالغ المحجوزة والمجمدة لديه، وذلك انطلاقا من مهامه الأساسية والقانونية المتمثلة في كونه بنك البنوك .

ثانيا : الدفع بعجلة الاقتصاد وإعادته إلى مجراه السليم، والمتمثل في إعادة الثقة في البنوك التجارية، والسماح لها بتمويل وتغطية عمليات الاستيراد التي يطلبها عملاء البنوك، وكذا تغطية التزاماتها تجاه المصدرين، متى ما آن موعد استحقاق هذه الالتزامات، وتجنيب العملاء الانزلاق في قنوات التمويل والتغطية غير الرسمية، والتي تكون مشبوهة في بعض الأحيان .

ثالثا : ربط عمليات التغذية لأرصدة البنوك التجارية الخارجية بموافاة هذه البنوك ببيانات عن عملياتها المصرفية، وتعاملاتها المالية مع جميع الأطراف، وكذا مواقف المراكز المالية لها، ومدى التزامها بتفعيل أليات الامتثال ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب .

المحور الثاني

ردود الأفعال المتوقعة من قرار البنك المركزي بترحيل مبالغ النقد الأجنبي للبنوك التجارية للخارج

على الرغم من تأخر البنك المركزي عدن من اتخاذ هذا القرار، إلا انه من المتوقع اختلاف ردود الأفعال على قرار البنك المركزي بخصوص تغذية أرصدة البنوك التجارية في الخارج، فربط عملية التغذية بمدى التزام البنوك التجارية بتوفير البيانات عن عملياتها يدفع بالبنوك التجارية إلى الالتزام بتوفير البيانات المطلوبة، لأغراض الاستفادة من هذا القرار بشكل كبير، بهدف تقديم خدمات ذات جودة عالية لعملائها، والذي سيعكس إيجابا على ارتفاع إيرادات هذه البنوك .

وهذا يتعلق بالبنوك التجارية التي تقع إداراتها في المناطق غير المحررة خارج سيطرة البنك المركزي، أما بالنسبة للبنوك التجارية التي تقع إداراتها في المناطق المحررة، فمستوى التزامها كبير وموجود، ولا يوجد شك في قيامها بموافاة البنك المركزي عدن بالبيانات المالية الخاصة بها بشكل دوري، وكذا نزول فرق التفتيش والمراجعة من قبل البنك المركزي إليها والى مراكزها الرئيسية، ونعتقد بانه سيكون لها الأولوية في إجراء عملية التغذية في حال عمل البنك المركزي على تنفيذ هذا القرار .

كما انه وفي حال تنفيذ هذا القرار من قبل البنك المركزي من المتوقع تراجع في حجم أعمال التحويلات غير البنكية وتقليص التلاعب والابتزاز للعملاء، وبما لا يسمح بقنوات

متعددة، والتي تقوم حاليا بأعمال البنوك التجارية، وعملت على تغطية عمليات الاستيراد الخارجي للمستوردين، كون المستوردين سيعودون إلى البنوك التجارية باعتبارها القنوات الأمنة لتغطية هذه الاعتمادات .

كما ان البنك المركزي سيحاول العمل على تنفيذ هذا القرار، تحفيزا منه للبنوك التجارية للالتزام بتوفير البيانات، والذي سيحقق به فرض الهيمنة والسيطرة على البنوك التجارية جميعا، بما فيها الواقعة في المناطق غير المحررة .

وأيضا اذا ما عمل البنك المركزي – المركز الرئيسي عدن على مخاطبة البنوك المركزية في عدت بلدان، بان يتم مع بنوكها المحلية تبادل عمليات فتح الاعتمادات وسداد قيمتها، والتنسيق معها بضرورة الزام الشركات المصدرة بطلب فتح الاعتمادات وسدادها عبر التحويلات البنكية فقط، وعدم قبول التسديدات التي تتم من خارج قنوات القطاع المصرفي .

المحور الثالث

<u>الأثار المتوقعة من قرار البنك المركزي بترحيل مبالغ النقد الأجنبي للبنوك التجارية للخارج</u>

من المتوقع ان يحمل تنفيذ البنك المركزي لقرار تغذية أرصدة البنوك الخارجية العديد من الأثار، وان كانت أهمها الأثار الأتية :

1) إعادة الثقة في البنوك التجارية، وتحويل العمليات المصرفية إلى القنوات السليمة داخل القطاع المصرفي، وكذا إعادة الثقة في الجهاز المصرفي ككل، من قبل البنوك الخارجية .
2) ازدياد حجم المواد المستوردة نتيجة لوجود تغطيات خارجية تمكن البنوك من تقديم خدماتها من تحويلات واعتمادات، والذي سينعكس على أسعار السلع والحياة المعيشية عامة.
3) التأثير التدريجي غير المباشر على أسعار الصرف للعملات الأجنبية مقابل الريال اليمني، كون البنوك التجارية ستعمل على تخفيف حدة الطلب على العملات الأجنبية، من خلال تغطية هذه العمليات .
4) تحسين إيرادات البنوك التجارية، من خلال العمولات التي سوف يجنيها من عمليات الاعتمادات والتحويلات، وأيضا في حال استثمار البنوك لهذه الأرصدة وربطها بودائع استثمارية لدى تلك البنوك، عوضا عن تجميدها لدى البنك المركزي .

5) عودة شركات الصرافة إلى عملها الأساسي، وفقا وما هو مصرح لها عبر البنك المركزي، بعد تدخلها الكبير بأعمال البنوك التجارية .
6) عودة الدور الفعال للبنك المركزي من خلال قيامه بمهامه انطلاقا من مسؤوليته القانونية .
7) ان تعزيز الأرصدة الخارجية للبنوك التجارية سينعكس إيجابا على زيادة احتياطيات البنك المركزي .

التـــوصيات

خلصت الورقة إلى مجموعة من التوصيات، يمكن إيجازها في الاتي :

1) ضرورة قيام البنك المركزي بتنفيذ قراره المتخذ في 5/أغسطس/2021م بشان ترحيل مبالغ النقد الأجنبي الخاصة بالبنوك التجارية والإسلامية، والإيفاء بالتزاماته تجاه البنوك التجارية، انطلاقا من مهامه ومسؤوليته القانونية .
2) ضرورة قيام البنك المركزي بإعادة الثقة للقطاع المصرفي محليا ودوليا، من خلال مساعدتهم في تقديم خدماتهم الخارجية والمحلية .
3) تفعيل دور الجهاز المصرفي كلا في اختصاصه، لأغراض الدفع بعجلة الاقتصاد، وتحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية .
4) تجنيب الجهاز المصرفي للصراعات السياسية وفرض الهيمنة والتبعية بين الأطراف المتصارعة .
5) تفعيل علاقة البنك المركزي مع البنوك المركزية والمصارف في دول العالم اجمع، وخلق علاقة عمل تخدم القطاع المصرفي اليمني ككل، من خلال الضبط للعمليات المصرفية وحصرها عبر البنوك والمصارف المصرح لها رسميا، والذي بدوره سيسهم في تجفيف منابع القنوات غير المصرفية، والتي تمتهن عمليات الإفساد والإضرار بالاقتصاد الوطني في البلد .

إعداد / عماد إسماعيل عبدالسلام

مدير دائرة الديون المتعثرة

البنك الأهلي اليمني